

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
الفريق الحركي

مداخلة الأستاذ محمد فضيلي
باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين
حول مضامين مشروع البرنامج الحكومي
يناير 2012

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم
السيد رئيس الحكومة المحترم
السادة الوزراء المحترمون
السيدات والسادة المستشارون المحترمون
حضرات السيدات والسادة ..

يشرفني غاية الشرف أن أقف في هذا المنبر
لأعرض على أنظاركم وجهة نظر الفريق الحركي
بمجلسنا الموقر في مضامين مشروع البرنامج الذي
تعتزم الحكومة تنفيذه على مدى الولاية التشريعية
الحالية، والذي قدم السيد رئيس الحكومة خطوطه
العريضة أمام مجلسي البرلمان بموجب مقتضيات
المادة 88 من الدستور .

وقبل الشروع في تقديم هذه المقاربة، أود أن أعتنم
هذه المناسبة لأجدد تهانئنا للسيد رئيس الحكومة ولكافة
أعضائها على الثقة المولوية السامية التي حضوا بها

متمنيا لكم كامل التوفيق والنجاح في مهامكم النبيلة
خدمة لما فيه خير الوطن والمواطنين.

كما لا يفوتني في هذا الإطار أن أتقدم إلى جلالة
الملك وكافة أبناء الشعب المغربي بالتهنئة الصادقة على
نجاح الإستحقاق الإنتخابي ليوم 25 نونبر الماضي الذي
شكل بالفعل نقلة نوعية عززت مسار الإصلاح
الديمقراطي الذي عمقته بلادنا على مدى عقود، وشكل
الخطاب التاريخي لجلالة الملك محمد
السادس ليوم 9 مارس 2011 عموده
الفكري، بإعتباره فاتحة لعهد دستوري جديد توجت به
بلادنا استثناءها التاريخي عبر ملحمة فاتح يوليوز التي
كرس خلالها الشعب المغربي إختياره الإستراتيجي
والحاسم تحت عنوان عريض هو الإصلاح في ضوء
الإستقرار ومعاينة التغيير في ظل تحصين المكتسبات.
وتلكم هي العبقرية المغربية التي جعلت من هذا
البلد الأمين نموذجا في محيطه الإقليمي والجهوي

والدولي على مدى قرون، من خلاله تمسكه الدائم بثوابت ومقدسات الأمة وقيم هويته الأصيلة وقدرته على تدبير الإختلاف وصيانة وحدته المبنية على التعدد والتنوع تحت سقف الملكية الدستورية، وإمارة المؤمنين والطموح الجماعي المشترك في ترسيخ الخيار الديمقراطي، والدود على أمن وإستقرار هذا الوطن العظيم الذي يعرف من أين أتى وإلى أين يسير، وطن قادم من عمق التاريخ، برصيد حافل من الملاحم ومواجهة التحديات ، وهو ما يجعلنا اليوم مدعوين جميعا لنكون في مستوى هذا التاريخ ولننخرط في بناء مستقبل يتقاسمه الجميع، مستقبل يكرم فيه المغرب جميع أبنائه، ويضمن لهم العيش الكريم في حرية وأمن وأمان.

السيد الرئيس المحترم

إن مقاربتنا لمعطيات ومضامين البرنامج المعروض على أنظار مجلسنا الموقر، تتطلق من

منظور فكر حركي منبثق عن مدرسة أصيلة قادمة من صلب شعبي وجوهر وطني خالص، تلكم هي الحركة الشعبية التي قالت لا للحزب الوحيد منذ سنة 1957، وناهضت الفكر الأحادي والإقصائي، محملة بروح المقاومة وجيش التحرير، وشكلت ولا تزال متنفسا للديمقراطية الحقة، ومدت التعددية السياسية والثقافية بإكسير الحياة ونسيم الإستمرار، حركة شعبية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، بفكرة منبثقة من تربة مغربية خالصة، لم تستهويها فتنة الشرق ولا غواية الغرب، ولم تستسلم لأصباغ ولا قشور الإيديولوجيات المستوردة التي سرعان ما اضمحلت وانكسرت على صخرة الخصوصية المغربية، التي جسدت الحركة عنوانها الرئيسي. وما يدوم إلا الأصل... حركة تكلمت كل اللغات واللهجات وخبرت طعم القسوة ومرارة الظلم الفكري والإداري والحزبي، وهي تعزف لحن ميلادها الأول في جبال الأطلس والريف وهضاب سوس وتخوم

صحرائنا العزيزة وسهول المدن... فناصرت كدائم
عهدنا مغرب المؤسسات، وناهضت الظلم بكل أشكاله،
وخلفت وهي تشق خطواتها الأولى شهداء ضحوا
بأرواحهم لتعم الحرية والمساواة والعدالة الإجتماعية
والكرامة. وما سألت الحركة في ذلك أجرا لأنها ظلت
ولا تزال مؤمنة أن الوطنية لا ثمن لها، وأن حب الوطن
فوق كل حساب، لهذا ليس غريبا أن تجد الحركة نفسها
دائما في خندق بناء الوطن، وفي صف كل الغيورين على
مصالحه العليا، جاعلة نصب أعينها قاعدة ذهبية هي
المغرب قبل الحزب، ومصالحة المجتمع قبل نزوع
الإنتماء، منتصرة لصدق المواقف قبل إغراء المواقع،
مستجيبة لضمير الوطن قبل كل حساب سياسوي ضيق،
مؤمنة في دربها النضالي أن الحزبية مدرسة للقيم وليس
بورصة للمنافع.

وإذ نوّطر مداخلتنا بهذه المرجعيات، فلأن اختيار اتنا
السياسية اليوم وغدا ستظل مبنية على هدى هذا الرصيد

المشرف، وفي ذلك ما يفسر إصرارنا الدائم على جعل الصراع السياسي تنافسا لخدمة البلاد، وخير ما يعزز قناعتنا هو أن الحركة الشعبية يحسب لها السبق على مدى نصف قرن في نقل الصراع إلى داخل المؤسسات بعد أن وجهته تيارات أخرى صراعا حول شرعية هذه المؤسسات ، وأرادته صراعا حول السلطة وليس تنافسا حول تدبيرها. والله الحمد فالجميع التحق في النهاية بهذا الخيار الحركي الثابت ، هذا الخيار الذي جعل الحركة تشرف منذ تأسيسها على قطاعات حساسة في أصعب المراحل التي اجتازتها بلادنا، والتاريخ يسجل أن الحركة هي من أشرف على رئاسة أول مجلس للنواب في شخص الفقيه الدكتور عبد الكريم الخطيب رحمة الله عليه، وأشرفت على قطاعات استراتيجية من قبيل الدفاع الوطني في شخص أخينا محجوبي أحرسان أطال الله عمره ، وتحملت مسؤولياتها في تدبير قطاعات حيوية، وخلدت بصماتها في البناء المؤسساتي، موسعة المشاركة

السياسية لتعم كافة شرائح المواطنين في مختلف المداشر
والقرى والمدن.

وكانت الحركة حاضرة في قلب صناعة التناوب
التوافقي وما بني عليه من مصالحات تاريخية حقوقية
وهوياتية. مشاركة بالنوع قبل الدرجة والكم في إدارة
الشأن العام. وهو ما يجعلنا اليوم ننخرط بكل شجاعة
ومسؤولية في أول حكومة بعد الدستور الجديد ، كما
شاركنا من خلال جيل المؤسسين في أول حكومة بعد
الإستقلال، وتحملنا فيها مسؤولية قطاع الداخلية في
شخص المرحوم لحسن اليوسي، وهو القطاع الذي نعود
اليوم للإشراف عليه في شخص أخينا الأمين العام محند
العنصر، فهكذا نحن وهكذا سنظل، نلبي نداء الوطن كلما
دعنا، وستجدوننا السيد رئيس الحكومة رواد إصلاح،
ودعاة التغيير، وحماة مغرب عظيم نعتز أن نكون من
طينه وترابه.

السيد الرئيس المحترم

من الطبيعي جدا أن نكون اليوم مكونا في هذه الأغلبية الحكومية، وأن ننخرط في تحالف يجمع أحزاب تقاسمنا معها التاريخ ، وجمعتنا مختلف المحطات التأسيسية، وننتشارك في عدة اختيارات وتوجهات، وهو ما يجعل هذا التحالف يستحق بالفعل إسم تحالف الهوية والتنمية، فهو تحالف يترجم المكونات الهوياتية الرئيسية المتمثلة في الأبعاد الأمازيغية والإسلامية والعربية والعمق الإفريقي والمتوسطي، ومن رحم هذه التركيبة الهوياتية توافق التحالف على مشروع مجتمع ديمقراطي تنموي دائم الوفاء لمقدسات البلاد وثوابت هويته الأصيلة التي ترجمها الدستور في شكل مفرد في صيغة الجمع. وكان منطقيا أن تشرف هذه المكونات على تدبير الشأن العام وتنزيل هذا الخيار الإستراتيجي للدستور الجديد، وهي التي ناظلت على مدى عقود من أجل مغرب ينصف الهوية المتنوعة، مغرب يعجن خبز الحداثة بقيم الأصالة المغربية. إنها أحزاب بمرجعية

تاريخية عريقة، وبطموح مشترك في مستقبل حدد
البرنامج الحكومي عناوينه الكبرى ورسم ميثاق الأغلبية
منهجيته وتفصيل إنجاز هـ. بانفتاح دائم على كل مكونات
الحقل السياسي الوطني والمجتمع المدني والفاعلين
الإقتصاديين والإجتماعيين وكافة القوى الوطنية الحية،
وبدعم من كافة أبناء الشعب المغربي بداخل وخارج
الوطن.

السيد الرئيس المحترم

السيد رئيس الحكومة المحترم

قبل الخوض في مضامين مشروع البرنامج ، لابد
من باب الإنصاف أن نثمن المنهجية التشاركية التي
اعتمدتموها في بناء التحالف الحكومي والمقاربة
الجماعية التي سلكتموها في تحصين هذا البناء عبر
ميثاق يحدد الحقوق والواجبات، ويربط المسؤولية
بالمحاسبة، ويؤطر العمل الحكومي بالفعالية في الإنجاز
والتضامن في المسؤولية.

وهي خطوات نوعية مستمدة من شوائب التجارب الحكومية السابقة. وإن كنا السيد رئيس الحكومة وددنا لو تم توسيع هذه المقاربة التشاركية في بناء مضامين البرنامج الحكومي، لأننا نريده فعلا برنامجا وطنيا يلتف حوله الجميع من داخل وخارج الحكومة، خاصة ونحن في مرحلة تأسيسية بامتياز. ومع ذلك فنحن على يقين أنكم لن تدخروا جهدا لتفعيل هذه المقاربة، كما إلتزمتم بذلك في تصريحكم في كل مراحل تنزيل هذا البرنامج على أرض الواقع.

وارتباطا بهذا المنظور المنهجي الجديد، لا يسعنا إلا أن نركي الطريقة المعتمدة لصياغة هذا البرنامج من خلال بنائه بشكل موضوعاتي وفق خمسة محاور كبرى تترجم تناغما بنيويا ووظيفيا في صناعة السياسات العمومية، وبخيط ناظم قوامه المرجعية الدستورية الجديدة، فجاء البرنامج في صيغة مطبوعة بنفس سياسي كبير، محكوم بمنطق الإختيارات قبل لغة المؤشرات

الجوفاء، كما تبلور البرنامج بشحنة إرادية ، ومؤطر
برؤية منسجمة ومندمجة .مسجلا بالفعل منظورا حكوميا
متكاملا وليس مجرد تجميع بين جذذات قطاعية
تقنوقراطية من صنع الإدارات الوزارية، على شاكلة
المعمول به في التصاريح والبرامج الحكومية السابقة،
حيث تنتفي البصمات السياسية للحكومة أمام الرؤية
المخبرية لتقنوقراط القطاعات الحكومية ، وبحق
فالبرنامج، رغم نواقصه وما قد يعززه من إضافات
ترجم بالفعل الرؤية ما فوق قطاعية للفريق الحكومي
الجديد، وتفاعل مع نفس الرؤية التي أسست لبناء الهيكلية
الحكومية .

وفي نفس السياق، فإن ما قد يسجل على مشروع
البرنامج من نقص في الأرقام والنسب والمؤشرات مرده
إلى قناعة راسخة مفادها أن البرنامج في عمقه هو
التزامات سياسية مع الشعب المغربي، وبرنامج من
الإصلاحات البنيوية والوظيفية التي من شأنها أن تترجم

عبر الممارسة إلى مؤشرات تجد وقعها على الحياة اليومية للمواطنين.

فجاء هذا الاختيار بناء على فلسفة حكومية جديدة تروم قياس النتائج على المقدمات، وربط الطموح بالواقع. وذلك بدل إطلاق الأرقام على عواهنها. علما أن المعادلة الصعبة التي رافقت كل التجارب الحكومية السابقة تتمثل في صعوبة ترجمة المؤشرات على أرض الواقع وضمان إنعكاس المؤشرات على مفعول التنمية ورصد صداها على الحياة الاجتماعية للمغاربة. وفي هذا الصدد كان بوجدنا لو تقدمت الحكومة السابقة أمام البرلمان بحصيلة نهاية الخدمة لنقيس الانجاز على محك تصريح تنصيبها. وهو إجراء نسجل بكل تنويه إلتزام الحكومة الحالية بممارسته.

ثاني المؤخذات التي يرددها معارضو هذه التجربة الحكومية هو مدى ترجمة هذا البرنامج للوعود الانتخابية لمكونات الحكومة. وفي هذا الصدد نود

التوضيح أن البرنامج الحكومي هو ترجمة للقواسم المشتركة لبرامج مكوناتها، علما أن البرامج الانتخابية ليست بالضرورة هي البرامج السياسية وأن الفرق بينهما في الدرجة وليس النوع، كما أن الاختلاف بينهما في ادبيات العلوم السياسية هو الاختلاف بين المنظور الاستراتيجي والمنطق الظرفي، مع ضرورة استحضار نمط الاقتراع وقواعد اللعبة الانتخابية المعتمدة التي تجعل حلم الاستفراد بتدبير الشأن العام أمرا مستحيلا.

من جهة أخرى، وحرصا منا على المساهمة في النقاش الدستوري الذي رافق ميلاد هذه الحكومة، فإننا نعتبر أن القول بعدم أحقية هذه الحكومة في تسلم السلطة قبل تنصيبها في البرلمان رغم تعيينها من طرف جلالة الملك هو إدعاء لا يستقيم، على اعتبار أن الفقرة الأخيرة من المادة 47 في الدستور تنص "على أن الحكومة السابقة تقوم بصلاحيات تصريف الأعمال إلى غاية تشكيل الحكومة الجديدة". وهو ما يعني أن

الحكومة الجديدة تتولى تصريف الأعمال إلى غاية
تتصيبها، وهي الحمولة التي حددها المشرع في اختيار
كلمة التشكيل بدل التصيب في المادة الدستورية التي
أشرنا إليها أعلاه. ورغم ذلك فنحن نحبي هذا التدافع
في تأويل الدستور والحرص على احترامه وتنزيله
التنزيل الديمقراطي السليم .

وارتباطا بهذا السياق، نتمن تأكيد الحكومة في
مشروع برنامجها على الالتزام بجعل المرحلة
التشريعية المقبلة محطة لتنزيل مقتضيات الدستور عبر
التعجيل بعرض مشاريع القوانين التنظيمية المنصوص
عليها ومختلف القوانين المؤطرة للمؤسسات المدسترة
ذات الطبيعة المؤسساتية والمرتبطة بالحكمة الحقوقية
والترابية والرقابية والجمعوية. متطلعين إلى أن يتم هذا
التنزيل بأسلوب تشاركي وفي زمن قياسي، على اعتبار
أن هذه الترسنة القانونية المنصوص عليها ليست غاية
في حد ذاتها بل هي تفعيد دستوري لأهداف ديمقراطية

وتتموية ملحة ومستعجلة، وترجمة لفلسفة دستورية
تعزز الشراكة في الرأي وصناعة القرار، وتدعم البناء
المؤسساتي كرافعة للتنمية السياسية والاقتصادية
والاجتماعية والثقافية المنشودة.

السيد الرئيس المحترم

السيد رئيس الحكومة المحترم

السادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

حضرات السيدات والسادة

لا يمكننا في الحركة الشعبية إلا أن نتفاعل إيجابيا
مع المحور المتعلق في البرنامج الحكومي بالهوية
الوطنية والتزام الحكومة بإخراج مقتضيات الدستور في
هذا الصدد إلى حيز الوجود في أقرب وقت، خاصة ما
ورد في ديباجة الدستور وفي مضامين المادة الخامسة
منه. وذلك بناء على كون هذه المقتضيات هي ترجمة
حرفية لمنطوق ومضمون مذكرتنا التي ساهمنا فيها في

الحوار الذي رافق إعداد الوثيقة الدستورية وتقدمنا بها إلى اللجنة المكلفة بإعدادها، وتجسيدا لمواقف حركية راسخة في تاريخها النضالي.

وفي هذا الإطار فإننا نتطلع إلى أن تقدم الحكومة وفي أقرب الأوقات على عرض مشروع القانون التنظيمي لترسيم الأمازيغية بما يكرس المكتسبات ووفق مبادئ التعميم والإجبارية ومعيرة اللغة الموحدة في مجال التعليم، واعتماد المناصفة في مجال السياسة الإعلامية، وأجراً الأمازيغية في مجال القضاء، ومختلف مناحي الحياة الإدارية والعامة، وإيلائها المكانة اللائقة بها في مجال السياسة الثقافية ومجالات التخطيط. متطلعين إلى صيانة التراث الأمازيغي الذي يشكل الذاكرة الحضارية للمغرب، ورفع المنع المتواصل والمسلط على أسماء الأعلام والأماكن الأمازيغية من خلال إبطال مفعول المذكرة الوزارية

المعمول بها منذ 1997 والموجهة إلى ضباط الحالة المدنية.

كما ننتظر منكم السيد رئيس الحكومة العمل على التعجيل ببلورة المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وليس الثقافات المغربية كما ورد في نص تصريحكم. لأن في ذلك حكمة الوحدة في التنوع، ووحدة الثقافة وإن اختلفت تعابيرها ، كما نتطلع أن يكون هذا المجلس إطارا يضم كل المؤسسات اللغوية والثقافية حسب منطوق الدستور، وليس بوصلة تؤطر شتات هذه المؤسسات كما جاء في تصريحكم. وتفعيلا لهذا المسار الهوياتي فإننا نقترح العمل على وضع جسر للعمل المشترك بين قطاعات الثقافة والتربية الوطنية والإعلام قصد صياغة برامج عملية مندمجة لسياسة إعلامية وثقافية وتربوية تصون الهوية المغربية وتقاليد الأسرة المغربية الأصيلة وتشجع المنتج الوطني الهادف.

أما بخصوص المحور الثاني في برنامجكم الحكومي والمتعلق بالإصلاح المؤسسي والإداري وتطوير الحكامة، فإننا إذ نثمن مضامين هذا المحور ونؤكد تفاعلنا الإيجابي مع الأهداف المسطرة فإننا نسجل كذلك السيد رئيس الحكومة إلتزامكم بإيلاء المكانة اللائقة للبرلمان بمجلسيه، على أساس أن المؤسسة التشريعية هي شريك استراتيجي للسلطة التنفيذية في مجال تنزيل مقتضيات الدستور وصياغة البرامج التنموية في مختلف المجالات، مستحضرين المكانة الدستورية للبرلمان والتي عززها الدستور إن على مستوى الرقابة أو التشريع أوفي المجال الدبلوماسي أو تخطيط التنمية الجهوية.

وفي هذا الإطار فإننا نؤكد على ضرورة تمتيع البرلمان باستقلاله المالي والإداري كمنطلق أساسي لفصل السلط، إذ لم يعد مقبولا أن يظل البرلمان في العهد الدستوري الجديد يرفع ميزانيته إلى السلطة

التفيدية للحسم فيها وهو الحارس الأمين على مراقبتها
وتشريع ميزانيتها.

لم يعد مقبولا أن يظل البرلمان محروما من
الامكانيات المادية ومن عناية لائقة بموارده البشرية في
زمن تستمد فيه السلطة الحكومية من صناديق الإقتراع
ومن شرعية برلمانية.

لم يعد مقبولا أن يواصل البرلمان ممارسة
الديبلوماسية الموازية بعقلية هاوية وبدون مشاركة
نوعية في صناعة القرار الديبلوماسي الذي يظل حكرا
على السلطة التنفيذية.

من غير المعقول ولا المقبول أيضا أن لا يأخذ
مجلس المستشارين موقعه الطبيعي في البناء
المؤسسي المنشود، وذلك لكونه صمام أمان، ومدرسة
لصناع القرار الإقتصادي والمهني وبوصلة للحوار
الإجتماعي، ودعامة مؤسساتية لصنع التوازن السياسي
والرقابة الشعبية بمنظور جهوي وترابي. لهذا نتطلع

السيد رئيس الحكومة إلى أن تحددوا خريطة طريق واضحة المعالم للمسار الإنتخابي المقبل، والذي من شأنه أن يعزز مكانة الجماعات الترابية والغرف المهنية والنقابات في ظل مراعاة المصالح العليا للوطن، وتعزيز خيار الثنائية البرلمانية التي تتوج معالم الديمقراطية العالمية، حيث يظل مجلس المستشارين حاجة مجتمعية وصمام أمان للممارسة التشريعية المنتصرة لإرادة الوطن.

وتعزيزا لهذا التفاعل الإيجابي بين المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية فستجد فينا الحكومة خير دعامة لها عبر مقترحات القوانين وآليات الرقابة والمبادرة.

وبخصوص الإستحقاقات المقبلة فإننا نقترح التفكير في إجرائها في يوم واحد وذلك بغية ترشيد الإمكانيات وضمان المشاركة المكثفة وتدبير أمثل للزمن الإنتخابي.

السيد الرئيس المحترم

في سياق هذا المحور المؤسسي، نتطلع أيضا أن تولي الحكومة كبير العناية للجماعات الترابية وفي صدارتها مؤسسة الجهة من خلال بلورة القانون التنظيمي للجماعات الترابية وفق مبادئ اللامركزية الفعلية وعدم التمرکز، ومن خلال تقريب القرار من مستعمليه، وبناء سلطات تنفيذية جهوية ومحلية تسهر على حكمة ترابية فاعلة، في أفق بلوغ مؤسسات تشريعية وتنفيذية جهوية تترجم روح الجهوية المتقدمة المتناغمة مع وحدة التراب والوطن، وهذا ما يستدعي إعادة النظر في حصص التمويل المخصصة للجماعات من أجل الرفع منها ودعم الجماعات القروية الفقيرة، وإطلاق مخطط لإقامة مناطق صناعية بشكل متدرج في مختلف الجماعات كقاعدة للتنمية والتشغيل.

كما نسجل في هذا الإطار ضرورة العمل للإرتقاء بالغرف المهنية حتى تتبوأ مكانة الشراكة مع القطاعات

الحكومية في صنع القرار الإقتصادي والتجاري والمهني. وفي هذا الصدد نود أن نوكد على ضرورة الإلتفات بعناية فائقة إلى أسرة الصناع التقليديين من خلال تمكينهم من التغطية الصحية والاجتماعية التي طال انتظارها منذ عقود، وكذا العمل على تنظيم الحرف وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

من جانب آخر، نود إثارة انتباه الحكومة إلى الأقاليم المحدثة والتي تستوجب عناية خاصة إن على مستوى البنيات التحتية أو الإدارية أو الأمنية وكذا على مستوى الخدمات الإجتماعية والبرامج التنموية.

السيد الرئيس المحترم

السيد رئيس الحكومة المحترم

من أجل إعطاء مضمون فعال لمقاربتنا هذه فإننا نركز على إبراز بعض الجوانب والقضايا التي أغفلها مشروع البرنامج، وتقديم بعض المقترحات التي من شأنها إغناؤه مستحضرين التكامل مع ما تقدم به

زملاؤنا في الفريق الحركي بمجلس النواب، مسجلين تفاعلنا الإيجابي مع مجمل ما تقدمتم به في برنامجكم القيم.

وفي ضوء هذا المنظور نود إثارة انتباهكم إلى دور الأحزاب السياسية في هذا المسار التأسيسي، متطلعين إلى إيلاءها مزيدا من الدعم قصد تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي للأحزاب السياسية من خلال جعل السنة الحالية والمالية لها محطة لهذا التنزيل. على اعتبار أن الهدف الأسمى هو جعل الجهود السياسي في خدمة الجهود التنموي.

كما لا يفوتنا في هذا المقام، ونحن نشمن عزم الحكومة مواصلة التعبئة الوطنية لتحسين واستكمال وحدتنا الترابية تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، أن نذكركم بمحنة إخواننا المحتجزين في مخيمات الذل والعار بتندوف، وضرورة مواصلة الضغط في مختلف المحافل الدولية لرفع

الحصار عنهم، كما نستحضر هنا ضرورة الإنكباب على إيجاد حل يفضي إلى استرجاع سبتة وامليلية وباقي الثغور المحتلة إلى الوطن الأم، وكذا فتح ملف الصحراء الشرقية بما يعيد الكرامة والحقوق الوطنية المغتصبة للمغاربة المطرودين من الجزائر، إلى جانب فتح حوار جاد وبناء مع الإتحاد الأوروبي وفق ما يعزز الشراكة ويحفظ مصالح وحقوق المغرب بمنظور شمولي ما فوق قطاعي.

من جانب آخر نود السيد رئيس الحكومة أن نلفت انتباهكم إلى الأوضاع المزرية لأسرة المقاومين وأعضاء جيش التحرير، داعين في هذا الإطار إلى العناية بهم عبر حل نهائي وحاسم يعيد الاعتبار لهذه الأسرة التي ضحت بالغالي والنفيس من أجل استقلال البلاد. ونفس العناية نتطلع إليها بالنسبة للجنود المغاربة العائدين من معتقلات البوليزاريو بمخيمات تيندوف.

السيد الرئيس المحترم

من زاوية أخرى ولأن التنمية الإقتصادية هي العمود الفقري والخيط الناظم للسياسات العمومية، فإننا نحیی نهج الواقعية الذي اعتمده الحكومة في صياغة المؤشرات المتعلقة بنسبة النمو المحدد في 5,5% ونسبة التضخم في 2% والسعي للعودة بنسبة العجز إلى 3% وتخفيض سقف البطالة إلى 8%، وهي مؤشرات تبقى طموحة في ظل صعوبة الظرفية الداخلية، وحجم التحديات المطروحة على الإقتصاد الوطني، وحجم الخصاص الإجتماعي، وكذا تداعيات الأزمة العالمية بعمقها المالي وانعكاساتها الإقتصادية والإجتماعية خاصة لدى الشركاء الإستراتيجيين للمغرب.

وفي هذا الصدد فأملنا كبير في سنة فلاحية فوق المتوسط، وفي إجراء الحكامة الرشيدة، ووضع آليات عملية لتجفيف منابع الفساد، كدعائم لربح نقط إضافية

في سلم النمو باعتباره مدخلا أساسيا لتوسيع قاعدة التشغيل والحد من حجم البطالة.

تطلعنا كذلك كبير إلى أن تقدم الحكومة وصفات عملية لإصلاح صندوق المقاصة عبر إطلاق حوار وطني يجعل ثمار هذه الصندوق تذهب إلى مستحقيها الفعليين، وتبقى المصدقية في الانجاز والشفافية في التدبير خير وسيلة لبناء الثقة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، لأن المواطن قد يتحمل تأخر ثمار التنمية ولكن لابد أن يتأكد أنها في الطريق إليه عبر جدول زمني مضبوط.

من الجوانب الرئيسية التي لم تأخذ الاهتمام اللازم في مضامين البرنامج الحكومي كذلك ميدان الاستثمار بشقيه الخارجي والعمومي، وهو ما يتطلب من الحكومة بلورة خطة استراتيجية لجلب الاستثمارات والعمل على استكشاف الأسواق الجديدة خاصة في ظل المناخ الديمقراطي والاستقرار المميز لبلادنا.

وفي هذا السياق فإننا نتطلع إلى أن تعمل الحكومة من خلال القانون المالي باعتباره محكا حقيقيا للتنزيل التدريجي لبنود البرنامج الحكومي وخياراته الطموحة، على إطلاق دينامية جديدة تتوخى توزيع عادل للاستثمارات العمومية، عبر توطين البرامج التنموية في الميزانيات القطاعية، وجرد الأوراش والمشاريع حسب الجهات بجدولة زمنية وتمويلات مضبوطة. وهو إجراء من شأنه تسهيل العمل الرقابي للبرلمان، وكذا سن خيار التوزيع العادل للثروة الوطنية بطموح مشروع في تحقيق التوازن الجهوي والفئوي والمجالي. ونعتبر أن المدخل الأساسي لهذا الاختيار هو إخراج القانون التنظيمي للمالية في صيغة جديدة تؤسس لميزانية الأهداف والنتائج. كما يقضي ذلك الالتزام بإصدار قوانين التصفية وفق مبدأ السنوية طبقا للمقتضى الدستوري الجديد في هذا الإطار.

السيد رئيس الحكومة المحترم

من المجالات الحيوية التي لم يفصل فيها البرنامج الحكومي هي الأمن بمفهومه الاستراتيجي الذي يبدأ بضمان الأمن الروحي وينتهي بالأمن الاجتماعي ومكافحة الجريمة التي أضحت لازمة بنيوية واسعة الانتشار، وهي وضعية أضحت تؤرق الأسر المغربية وتهدد أرواحهم وممتلكاتهم. مما يستوجب منكم وضع استراتيجية للعناية بالموارد البشرية في هذا القطاع الحيوي. مشيدين في هذا الإطار بالتزامكم على بذل مزيد من الجهود لمكافحة الإرهاب والتطرف بمختلف أشكاله، ونشر الإسلام المعتدل والسلم في ظل إمارة المؤمنين التي تشكل صمام الأمن الروحي للمغاربة، ومنازة لترسيخ قيم التعايش والتسامح بين مختلف الأديان كميزة لبلدنا منذ قرون.

لابد كذلك أن نشير إلى تفاعلنا الإيجابي في الفريق الحركي مع الإجراءات والتدابير المعلنة في برنامجكم بخصوص تأهيل قطاع التربية والتكوين، مثيرين

الانتباه إلى إيلاء العناية اللازمة للقطاع الخاص ليتناغم مع توجهات القطاع العمومي. وتكريس العودة إلى المدارس الجماعية في العالم القروي عبر توفير بنيات الاستقبال والإيواء والنقل المدرسي.

وبخصوص قطاع السكن بمختلف أنواعه، وإذ نركي المؤشرات المعلنة في هذا القطاع ، فإننا نشدد على ضرورة العمل على ملاءمة هذه العروض مع المتطلبات العائلية للمغاربة وفرض رقابة على الجودة في المنتج ومراجعة أسعاره بما يراعي القدرة الشرائية للمواطنين، والتحكم في السعر المرجعي للعقار، كما نقترح عليكم بدل التمادي في مجال السكن الإجتماعي الذي لا يعمل إلا على حشر المواطنين في علب إسمنتية مغلقة، أن تعمل الحكومة على توفير منتج آخر من خلال توفير بقع أرضية توضع رهن إشارة المواطنين بأثمان معقولة. كما نشدد في هذا الإطار على ضرورة ملاءمة المنظومة القانونية للتعمير مع الخصوصيات المحلية عبر تبسيط

المساطر، لتفادي الإنعكاسات السلبية للسياسة المتشددة المنتهجة في الحكومة السابقة والتي كانت لها إنعكاسات خطيرة وتداعيات سلبية في عدة بوادي ومدن صغرى بمختلف الجهات .

وإرتباطا بهذا المجال، فإن إيجاد حلول ناجعة وحاسمة لأراضي الكيش وأراضي الجموع والأراضي المهملة عبر تملكها لذوي الحقوق وعن طريق التعاقد مع الخواص يعد من الأولويات التي نقترح أن تعمل الحكومة عليها.

من زاوية أخرى وإذ نذكر بالمكانة الإستراتيجية التي منحها الدستور للسلطة القضائية كدعامة للعدالة وقاعدة لتشجيع الإستثمار، فإننا نتطلع إلى أن تعجل الحكومة بإخراج المخطط المتكامل لإصلاح هذا القطاع الحيوي، بمدخل أساسي يتمثل في الميثاق الوطني لإصلاح القضاء من خلال حوار وطني شامل.

من جهة أخرى ولأن التنمية البشرية هي في قلب الإنشغالات الحركية ، على اعتبار أن الإنسان هو صانع وهدف كل تنمية فعلية ومستدامة، فإن الإرتقاء بهذه المبادرة الوطنية الناجعة إلى فلسفة تنموية بدل حصرها فقط في مجرد أورايش، يعد من الخيارات المثلى لوضع حد للهشاشة والفقر والإقصاء الإجتماعي ومحاربة الأمية، وذلك عبر ملاءمة المبادرة مع الخصوصيات والحاجات المحلية وتمكين الساكنة المستهدفة من بلورة المشاريع والبرامج التي تهمهم.

وغير بعيد عن هذا المجال فإننا نسجل إغفال البرنامج الحكومي للحسم في الخيار الداعي إلى العودة إلى سياسة المخططات التنموية، وكذا التعجيل بإجراء إحصاء عام للسكان، باعتباره آلية أساسية لرسم خطط التنمية، بحكم تقادم الإحصائيات المعمول بها والتي تعود إلى سنة 2004، مع ما تفرضه الهجرة الداخلية والخارجية والنمو الديمغرافي من تغير للمعطيات.

لا يمكن أيضا في هذا الإطار أن نغفل الإشارة إلى ضرورة الحسم في موضوع المشاركة والتمثيلية السياسية لمغاربة العالم ، خاصة و نحن على أبواب استحقاقات إنتخابية جديدة .

لابد كذلك ونحن في هذا المقام أن نوجه الدعوة إلى الحكومة لفتح ملف التدبير المفوض، عبر إعادة النظر في هذه السياسة بحكم ما خلفته من نتائج سلبية على حياة المواطنين وقدراتهم الشرائية خاصة في مجال أسعار الماء والكهرباء والتطهير .

من القضايا الشائكة أيضا التي نود إثارتها أمام أنظاركم، السيد رئيس الحكومة، ملف الحوار الإجتماعي. والذي مافتننا نوكد على ضرورة مأسسته وفق أسس جيدة تزيل عنه طابع الفئوية والنظرة القطاعية الضيقة، وذلك عبر الإرتقاء به إلى مستوى الحوار المجتمعي، خاصة ونحن نسجل تنامي أشكال احتجاجية جديدة ونوعية شملت مختلف المجالات

والجهات ، ولم تعد محصورة فقط على الأجراء
والمعطلين . وهي استراتيجية نتطلع بأمل كبير أن تتبلور
في الميثاق الإجتماعي الذي يسهر المجلس الإقتصادي
والإجتماعي والبيئي على إعداده.

ومن الملفات التي تؤرق كذلك بالننا نشير إلى القطاع
التجاري ، خاصة الجانب غير المهيكل منه والمتمثل في
ظاهرة الباعة المتجولين ، حيث يناهز المعنيون بهذا
القطاع ما يفوق نصف مليون مواطن، مع ما لذلك من
تأثير على البيئة والسياحة والأمن ، وهو ما يستلزم
العمل على إتخاذ تدابير لتسهيل ولوج هذه الشريحة
الإجتماعية إلى القطاع المنظم .

السيد الرئيس المحترم

السيد رئيس الحكومة المحترم

بخصوص التنمية القروية والتي تشكل إحدى
الأولويات الرئيسية في البرنامج الحركي . وإذ نحیی في
هذا الإطار مبادرة الحكومة إلى الرفع من إعتمادات

صندوق التنمية القروية بسبة 100. /. لتصل إلى مليار درهم سنويا، فإننا كذلك نسائلكم عن الآلية المؤسساتية التي ستسهر على تدبير هذه البرامج المندمجة الموجهة إلى هذا الوسط الحيوي بعد إختفاء قطاع حكومي خاص بهذا القطاع الإستراتيجي في الهيكلة الحكومية، إسوة بما وقع في هيكلة الحكومة السابقة. كما نقترح في هذا الإطار العمل على تجميع الصناديق والمؤسسات المعنية بهذا العالم الذي يمثل المغرب العميق، وذلك في شكل وكالة للتنمية القروية على سبيل المثال، تسهر على بلورة رؤية أفقية ما فوق قطاعية، بدل ترك مصير هذه التنمية مشتتة على أزيد من ستة قطاعات.

وفي نفس السياق نود أن نشير إلى تصحيح المنظور القائم والذي يختزل التنمية القروية في التنمية الفلاحية فقط. هذه التنمية التي ننتظر من مخطط المغرب الأخضر أن يعطيها فور ظهور نتائجها دفعة قوية تجعل من الإقتصاد الفلاحي دعامة بنيوية للإقتصاد الوطني.

وذلك عبر جعل الفلاح محور السياسة الفلاحية بدل الإقتصار فقط على ضمان الأمن الغذائي رغم أهميته القصوى.

وغير بعيد عن هذا القطاع، فإننا نتطلع الى إعادة النظر في السياسة الغابوية عبر بذل مزيد من الجهود لتنمية المناطق الجبلية والغابوية من خلال وضع برامج تنموية مندمجة تستهدف هذه المناطق وتوفر الحماية للثروة الغابوية كمحور بيئي وإقتصادي هام.

وفي هذا الإطار نعيد التأكيد على ضرورة التعجيل بإخراج قانون الجبل الى حيز الوجود، علما اننا كحركة شعبية سبق وأن أعدنا مشروعا في هذا الإطار منذ نهاية التسعينات مرفق بدراسة مقارنة مع عدة تجارب دولية في المجال، لكن ظل حبيس الرفوف في قطاع المياه والغابات.

كما نود في هذا الإطار أن نلتمس من الحكومة العمل على إيجاد حل للدعائر الغابوية المنهكة لقاعدة

عريضة من ساكنة المناطق الغابوية، وذلك عبر جرد لهذه الدعائر وتصنيفها حسب درجة الخطورة، وبالتالي إيجاد صيغة لإعفاء غير المتورطين منهم في إحراق الغابة أو إتلافها عن سبق إصرار وترصد، وفتح صفحة جديدة وفق إلتزامات واضحة ومحددة. ومن شأن هذا الإعفاء أن يساهم في دعم رهان بناء مجتمع قروي مستقر، ووضع حد للمتابعات والملاحقات التي تطارد هذه الساكنة في الأسواق الأسبوعية وفي المداشر. مع العلم أن مبالغ هذه الدعائر لا تؤثر على ميزانية الدولة ومن الصعب أيضا تحصيلها في ظل الظروف الاجتماعية المزرية للمتابعين. ونعتبر أن هذا الإجراء النبيل من شأنه أن يكون وجها آخر من أوجه المصالحات التي أقدمت عليه بلادنا في عدة مستويات.

السيد الرئيس المحترم

وفي هذا الإطار نغتم هذه المناسبة في ختام مداخلتنا وختامها مسك لنوجه تحية إجلال وإكبار

للقوات المسلحة الملكية ورجال الدرك وقوات الأمن والقوات المساعدة والوقاية المدنية على ما يبذلونه من مجهودات جبارة للدود عن حوزة الوطن وحماية أمنه واستقراره. وحماية أمن المواطنين وممتلكاتهم. تحت القيادة الحكيمة للقائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية حفظه الله ورعاه.

السيد الرئيس المحترم

السيد رئيس الحكومة المحترم

كثيرة هي الانشغالات والملفات والقضايا التي يستدعيها برنامجكم القيم هذا، ولكن نكتفي من القلادة بما أحاط العنق، ونسجل تفاعلنا الإيجابي مع هذا البرنامج الهام ومساندتنا للإرادة الحكومية القوية في الإصلاح والتغيير، وستجدوننا، السيد رئيس الحكومة، إلى جانبكم لتفعيل هذا البرنامج الطموح خدمة للصالح العام تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده. " وقل اعملوا فسيرى الله عملكم

ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب
والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون " .صدق الله العظيم .
والله الموفق لكل خير والسلام عليكم ورحمة الله
تعالى وبركاته ./.